

«المزايا» وقّعت عقد تأجير 10 أدوار من مجمع «كلوفر كلينيك» الطبي



لقطة جماعية عقب توقيع العقد تضم النفسي وملحس والغانم وقيادات من «المزايا»

بدأت تتبلور معالم التشغيل النهائي لمشروع «كلوفر كلينيك»، الذي تطوره شركة المزايا القابضة في منطقة الجابرية كأول مجمع طبي متكامل في الكويت، وذلك بعد توقيع المزايا عقد تأجير 10 أدوار من المشروع المكون من 19 دوراً للدكتور جمال الغانم للانفتاح بها كمستوصف طبي متكامل يلتزم أعلى المعايير الطبية العالمية ويضم مجموعة واسعة من الاختصاصات الطبية والعيادات المتخصصة لأطباء كويتيين وغير كويتيين.

وقد جرت مراسم توقيع العقد في المقر الرئيسي لشركة المزايا القابضة بحضور رئيس مجلس إدارة شركة المزايا القابضة، رشيد الغانم، ونائب الرئيس التنفيذي في المزايا القابضة م.سليو ملحس ونائب أول للرئيس التنفيذي لتطوير الأعمال والمشروع في المزايا القابضة م.نضال يعيش ومساعد نائب الرئيس لأعمال التسويق في المزايا القابضة جاسم الغانم والشريك المدير لشركة «لنتاميد» د.دايد صائمة التي كانت قد عينتها المزايا في وقت سابق لتقديم الاستشارات المرتبطة بكل الخدمات الطبية الخاصة بشروع «كلوفر كلينيك». ومن الجانب الآخر حضر الرئيس التنفيذي لمستوصف «جلوبال مد الطبي» د.جمال الغانم.

وتشغيل 10 أدوار من مجمع «كلوفر كلينيك» الطبي كمستوصف شامل لكل التخصصات الطبية ومنها على سبيل المثال عيادة متطورة للأسنان، ومركز أشعة تشخيصية متطور مجهز بأحدث أجهزة الرنين المغناطيسي والأشعة المقطعية وكل أجهزة الأشعة ومختبر أكلينيكي متطور مجهز بأحدث التقنيات والأجهزة من شركة «روش» الألمانية الشركة الرائدة عالمياً في مجال المختبرات الطبية، والمختبر سيجيز لتقديم كل خدمات الفحوصات المخبرية التي تجري داخل البلاد والتي تجري بالخارج فضلاً عن مجموعات من الفحوصات الحديثة في مجالات عدة مثل التخفيف وكل ما يتعلق بتخفيف الوزن، وكذلك فحوصات

لمرضى الأورام لتحديد مدى خطورة الأورام بعد عمليات الاستئصال ومدى إمكانية أن يستمتع الإنسان بحياة طبيعية بعد إجراء عملية الاستئصال، ويشمل المستوصف عيادات جراحة وعظام، وعلاج الأمراض الجلدية والتجميل وأحدث أجهزة الليزر بكل أنواعها والعناية بالبشرة الذي تصرف عليه أسئلة طائفة في الخارج، والعلاج بالأكسجين تحت الضغط العالي.

وفي هذا الإطار، قال، رئيس مجلس إدارة شركة المزايا القابضة رشيد الغانم: «استطاعت المزايا خلال السنوات الأخيرة، وبعد مراقبة الأوضاع الاقتصادية في الأسواق العالمية وخصوصاً

الخليجية منها استخلاص العديد من العبر التي تتمحور حول ضرورة تنوع مصادر الدخل لدى الحكومات والشركات الكبرى لتلبية للطلب المتنوع وحماية للأصول. من هنا، برزت الحاجة إلى ضرورة استكمال تطوير مشروع طبي متكامل بنظام التأجير وتنوع الخدمات فيه وذلك لتلبية للطلب المتزايد على الخدمات الطبية والنقص النسبي في بعض الاختصاصات الحديثة في عالم الخدمات الطبية، وكولفر كلينيك هو المشروع الأول من نوعه في الكويت وسيتمتع معظم الدول الخليجية التي تتطلع إلى خدمات طبية مماثلة بأسعار تنافسية».

السلة الاقتصادية

الإدارة التربوية..

الإخفاقات والحلول

أمة في خطر (2-4)



بقلم: د. داود عبد الوهاب الحداد

لقد اهتم ديننا الحنيف بالتعليم والعلم فقال الله سبحانه وتعالى: (هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون)، وقال عز وجل: (إنما يخشى الله من عباده العلماء). وقال: (فأسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون). ولقد كانت أول آية أنزلت على رسولنا الكريم ﷺ تحت

على القراءة والتعلم في سورة العلق بقوله عز وجل: (اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم، الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم)، وقوله ﷺ: «من سلك طريقاً يتقي فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم، وإن العالم ليستغفر له من في السموات والأرض حتى يحيطن في الماء، وفضل العلم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً وإنما ورثوا العلم فمن أخذه به أخذ بحظ وافر»، وقال ﷺ: «من أشرط الساعة أن يقل العلم ويظهر الجهل».

ولقد اهتمت الأمة الإسلامية بطلب العلم والتعليم وقادت البشرية أكثر من 14 قرناً بشتى العلوم والفنون وبنيت الحضارة المعاصرة على الحضارة الإسلامية وعلومها وهذا شيء أقر به الغرب وآخر ذلك خطابات الرئيس كلبنتون في الكويت، والأمير تشارلز بدور الحضارة الإسلامية في الحضارة الحالية للغرب، وما أضعف المسلمين إلا بعدهم عن طلب العلم والتعليم وإهمال هذا الجانب.

ولقد ذكرنا في مقالنا السابق (أمة في خطر) أن الأمم المتقدمة تعطي التعليم أهمية قصوى وبالأخص في حالة الأزمات والهزائم، ففرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وبعد تحريرها أول ما أعادت النظر في موضوع التعليم، والولايات المتحدة في ثمانينيات القرن الماضي صدر تقرير عن مستواها في الرياضيات ثبوت فيه مركزاً متأخراً على مستوى العالم، فاهتمت له الولايات المتحدة بأكملها بقدار الرئيس بتشكيل لجنة لدراسة أسباب التردى، فصدر عنها التقرير المعروف (أمة في خطر)، وفي واقع الأمر أيضاً تم مراجعة النظام التربوي آنذاك بسبب الهزيمة الاقتصادية للولايات المتحدة أمام ألمانيا واليابان، ولعب النظام التعليمي دوراً مهماً في دعم الاقتصاد الأمريكي حيث أن هناك 3000 كليلي إدارة أعمال تزود الاقتصاد باحتياجاته من القوى المهنية المتخصصة، وتلعب الجامعات الريادية مثل هارفرد وستانفورد وغيرها دوراً مهماً في ذلك، وتقوم بتخريج قادة المنظمات سواء على مستوى القطاع الخاص أو العام، وتبلغ ميزانية التعليم والتنمية البشرية في الولايات المتحدة 750 مليار دولار، هذا غير إنفاق القطاع الخاص حيث يبلغ نفس الحجم أو أكثر.

والتعليم في الكويت أول ما نشأ بشكله الحديث من خلال مجلس المعارف نشأ على الوجه الإداري الصحيح إذ كان مجلس المعارف نصف معين ونصف منتخب أي إشراك الإرادة الشعبية والإدارة التنفيذية، وهذا هو شكل التعليم حالياً في أغلب دول العالم المتقدم، ولذا نرى أن مخرجات التعليم السابق كان جلها من العلماء والشعراء والقادة الذين قادوا التنمية في الستينيات والسبعينيات، وعندما تحول نظام التعليم إلى نظام بيروقراطي على شكل وزارة تنفيذية فقط بدأ التعليم في الكويت بالانحدار وغياب الرقابة الشعبية عنه.

حتى نستطيع أن نصف نظام التعليم في الكويت يجب بدايةً مراجعة المؤشرات الإحصائية والرقمية والحقائق العلمية عن النظام التربوي في الكويت:

1- تصنيف الأمم المتحدة للتعليم بالكويت:

تصنف الأمم المتحدة التعليم في الكويت كثنائي أحسن دولة عربية في العالم العربي في جودة التعليم، حيث تبلغ فلسطين المحتلة المرتبة الأولى، وهذا بالطبع لا يعتد به لأن فلسطين تعتمد على النظام التعليمي الإسرائيلي المدعوم من الغرب، فبقية هنا الكويت الأولى عربيًا، وإذا احتلت الكويت الأولى عربيًا على مستوى التنمية البشرية، فنجد أنه من الإنصاف ذكر الحقائق إذا أردنا أن نكون منصفين ونأخذ المنهج العلمي في التقييم.

2- استطلاعات الكويت أن نقضي على الأمة نقرها:

إذ تبلغ نسبة الأمية في الكويت لعام 2007، 3,5% بين الكويتيين الذكور، و5% بين إجمالي السكان، وتتركز الأمية في الكويتيين في فئة الذين تتجاوز أعمارهم 60 عاماً.

3- ارتفاع كلفة الإنفاق العام على الكويتيين:

إذ بلغ الإنفاق عام 97 - 1998 524 مليون دينار كويتي، وبلغ 923 مليون في عام 2006 - 2007 أي بنسبة 8% من الدخل القومي بينما يبلغ إنفاق سنغافورة 4% مع مخرجات تعليمية أفضل.

4- قصر العام الدراسي ونخلة عن الدول الأخرى:

إذ يبلغ العام الدراسي في الكويت نسبياً (160 يوماً فقط)، مقابل 200 يوم في الدول المتقدمة، ويبلغ عدد الساعات الدراسية في المرحلة

الابتدائية 3411 ساعة، والمتوسطة 2315 ساعة، والثانوية 2357 ساعة، والجماعية 3359 ساعة.

5- معدل رسوب الطلبة في التعليم العام الحكومي لعام 2005 - 2007:

المرحلة الدراسية	ذكور	إناث
ابتدائي	1,7%	1%
متوسط	7,8%	4,8%
ثانوي	16,5%	12,5%

المصدر: المؤشرات التربوية للكويت 2007 - وزارة التربية

6- ارتفاع معدلات التسرب من الدراسة:

إذ بلغت نسبة التسرب بين الكويتيين الذكور في المرحلة الثانوية 14,5%، والإناث 8% في عام 2005 - 2007، وإذا أضفنا نسبة تسرب الذكور إلى نسبة الرسوب تصبح 30% وهذا معدل عال جداً.

7- رؤية بلير عن التعليم في الكويت. أتم في خطر:

أ) أن نظام التعليم غير قادر على إعداد القوى العاملة لمواكبة تحديات المستقبل.

ب) النسبة المتدنية التي حصل عليها الطلبة الكويتيون، ففي امتحان Timms (الامتحان الذي يختبر مهارات الطالب في الرياضيات والعلوم) حصل الكويتيون للصف الرابع الابتدائي على المركز الثالث قبل الأخير ضمن 36 دولة، ولقد سجل تلاميذ الكويت علامات بلغت 316 وهو ما يعادل نصف ما يسجله التلميذ النموذجي في هونغ كونغ (607). وحل تلاميذ الصف الثامن في المركز الخامس قبل الأخير ضمن 48 بلداً بمتوسط علامات 354، أي أقل بمعدل 60% من متوسط التلاميذ في تاوان (598)، وعندما شاركت الكويت في امتحان Pirls (وهو امتحان يختبر مهارات القراءة والكتابة)، حل تلاميذ الصف الرابع الابتدائي الكويتيون في المركز 33 ضمن 35 دولة، وبعد مرور خمس سنوات وتحديداً عام 2006 احتل التلاميذ المركز 42 من 45.

ت) هناك نتائج متدنية رغم ارتفاع المعدلات، ففي الإنفاق نصل إلى 8% من الناتج القومي على التعليم، بينما يبلغ في الإمارات 13,1%، وفي سنغافورة 44%، كما أن هناك مدرسا واحداً مقابل 11 طالباً في الكويت وهذا معدل مرتفع يوازي معدل الدول المتقدمة، ولكن المخرجات تختلف تماماً بسبب ضعف أداء المدرسين في الكويت.

ث) انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم العالي (الجامعة)، ففي الكويت تبلغ نسبة الالتحاق 27% في عام 2007، بينما في كوريا 84%، ويبلغ عدد الكويتيين الذين أنهوا تعليمهم الجامعي 10% فقط.

ج) مدرسون يمتصون الدرجات وفقاً لنفوذ عائلات الطلبة للأسباب التالية: وراتب منخفضة، فرص التطور المهني محدودة، نسبة القبول في كلية التربية منخفضة، مناهج كلية التربية نظرية للخلل وفي ثقافة الأداء يؤدي إلى: تقييم أداء التلاميذ وفقاً لمعايير مختلفة، عدم القدرة على تصنيف أداء المدرس، الخلل في منح الدرجات وغياب عنصر المنافسة.

ح) عجز في مواومة الأداء في المدارس وبين الطلبة، للأسباب التالية: عدم وجود نظام موحد للامتحانات، غياب نظام التقييم الدوري والوطني، الدرجات لا تعكس دوماً القدرات الحقيقية، تدني الحوافز المقدمة للمحصل على درجة علمية جامعية وغياب عنصر المنافسة بين المدارس.

8- الحلول المقترحة لإدارة التربية:

أ) بناء إستراتيجية و فلسفة جديدة للتعليم قائمة على: جودة التعليم، مقابلة التعليم لاحتياجات الاقتصاد من العمالة، بناء قاعدة تعليمية قوية توازي جودة التعليم في الدول المتقدمة، بناء اللامركزية في إدارة التعليم وإشراك المواطنين في الإدارة من خلال مجالس التعليم المنتخبة وإشراك القطاع الخاص في التعليم.

ب) إعطاء المواطن الحق في الاختيار بين التعليم العام والتعليم الخاص من خلال إعطائه Vouchers، بقيمة تكلفة الطالب السنوية على ميزانية 2009، فمثلاً من بنا أن تكلفه الطالب الثانوي أكثر من 3 آلاف دينار، وهذا يضمن للطلاب أفضل المدارس الخاصة في الكويت.

ت) إنشاء مركز التدريب التربوي بحيث يكون مركزاً مستقلاً ترصد له ميزانية 10 ملايين دينار دورها تدريب المعلمين والمعلمات وإعادة تأهيلهم من خلال دورات تدريبية ملزمة لهم سنوياً، فسنغافورة على سبيل المثال تلزم المعلم 100 ساعة تدريب سنوياً، وهكذا يجب أن يكون في الكويت فالحكومة التي رصدت 900 مليون غير عاجزة عن أن ترصد مثل هذا المبلغ لهذا المركز، ويكون أيضاً دور هذا المركز إعطاء الدورات التعريفية للمعلمين الجدد وقياس قدراتهم التربوية.

ث) وضع نظام خاص لشغل الوظائف الإشرافية والقيادية في الوزارة يضمن التالي: قدرة القائد أو المدير على وضع الخطط وتنفيذها، القدرة على التعامل مع أنماط الشخصيات المختلفة، القدرة على الإدارة بالأهداف، وإدارة الجودة الشاملة وتطبيقها مع الأنظمة الإدارية الحديثة، القدرة على إدارة فرق العمل، القدرة على إدارة الأزمات، القدرة على مقابلة أنظمة الجودة المختلفة، القدرة على تطوير نفسه، أن تكون لديه قاعدة تكنولوجية جيدة لاستخدام الأنظمة الحديثة، القدرة على تحفيز الآخرين والقدرة على اتخاذ القرار.

ج) تدريب أي شخصية تربوية تريد أن تقوم بإدارة الجهات الإشرافية والقيادية على أنظمة القيادة الحديثة.

ح) وضع معدلات قياس الجودة والزم التربية بها.

خ) وضع قانون للتربية والتعليم العالي، نضع فيه مواصفات فلسفتنا القائمة ورؤيتنا للتربية والتعليم العالي خلال الـ 30 سنة المقبلة، والزم وزارة التربية به.

9- حلول بلير للتعليم في الكويت:

قياس أداء الطلبة من خلال نظام أفضل للامتحانات، إظهار فوائد التفوق الدراسي للطلبة، سهولة الوصول إلى المنح الدراسية في الخارج ورفع مستوى مواومة الأداء للمدارس من خلال إدخال عنصر المنافسة بين المدارس، إدخال عناصر القطاع الخاص إلى المدارس الحكومية، توحيد نظام الامتحانات وعمليات التفتيش على المدارس، تطوير نظام التعليم المهني ومواومة الأداء وتكليفه والتأكيد على توافق مؤهلات الخريجين مع متطلبات السوق.

(ستترك توصيات بلير لتطوير عمل المدرسين للمقال القادم)

qualitykw60@gmail.com

GRND Real Estate

المشروعات الكبرى العقارية

دعوة

لحضور اجتماعي الجمعية العمومية العادية وغير العادية

يسر مجلس إدارة شركة المشروعات الكبرى العقارية ش.م.ك. (مقفل) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماعي الجمعية العمومية العادية وغير العادية والذي تقرر عقدهما في مقر وزارة التجارة والصناعة - بلوك 2 - الدور الأول - قاعة (ب) وذلك يوم الإثنين الموافق 26 يوليو 2010 في تمام الساعة العاشرة صباحاً مناقشة جدول الأعمال التالي:

أولاً: جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية العادية

- 1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009م.
- 2- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009م.
- 3- سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009م.
- 4- المصادقة على الحسابات الختامية للشركة وبيان حساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009م.
- 5- الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009م.
- 6- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإطفاء جزء من الخسائر المتراكمة على الشركة حتى 31 ديسمبر 2009م والبالغ 44,596,108 د.ك. بإقالتها عن طريق:
 - كامل علاوة الإصدار والبالغة 24,585,324 د.ك.
 - كامل الاحتياطي القانوني والبالغ 6,032,791 د.ك.
 - كامل الاحتياطي الاختياري والبالغ 6,032,791 د.ك.
- 7- والبالغ مجموع أرصدها 36,650,906 د.ك. كما في تاريخ الميزانية العمومية ويتبقى من الخسائر المتراكمة مبلغ 7,945,202 د.ك. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009م.
- 8- الموافقة على اقتراح عدم تخصيص مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009م.
- 9- تجديد تفويض مجلس الإدارة في شراء أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها بقيمتها السوقية حسب ما نص عليه قانون الشركات في المادة (115) (مكرر) وعلى ألا تتجاوز مدة 18 شهراً من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية أو حسب المدة التي يسمح بها القانون.
- 10- إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009م.
- 11- تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة لعام 2010م، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابها.
- 12- تعيين أو إعادة تعيين هيئة رقابة شرعية للشركة لعام 2010م، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابها.

ثانياً: جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية غير العادية

- 1- المنظر في استمرارية الشركة في ضوء تجاوز الخسائر المتراكمة 75% من رأس مال الشركة حتى 31 ديسمبر 2009م.
- 2- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإطفاء جزء من الخسائر المتراكمة على الشركة حتى 31 ديسمبر 2009م والبالغ 44,596,108 د.ك. بإقالتها عن طريق:
 - كامل علاوة الإصدار والبالغة 24,585,324 د.ك.
 - كامل الاحتياطي القانوني والبالغ 6,032,791 د.ك.
 - كامل الاحتياطي الاختياري والبالغ 6,032,791 د.ك.
- 3- والبالغ مجموع أرصدها 36,650,906 د.ك. كما في تاريخ الميزانية العمومية ويتبقى من الخسائر المتراكمة مبلغ 7,945,202 د.ك. الموافقة على تخفيض رأس مال الشركة المصرح به من 45,480,162 د.ك. (خمس وأربعون مليوناً وأربعمائة وثمانون ألفاً ومائة واثنتان وستون ديناراً كويتياً) إلى 37,534,960 د.ك. (سبعة وثلاثون مليوناً وخمسمائة وأربعة وثلاثون ألفاً وتسعمائة وستون ديناراً كويتياً) بمقدار 7,945,202 د.ك. (سبعة ملايين وتسعمائة وخمسة وأربعون ألفاً ومائتان واثنتان ديناراً كويتياً) وذلك لإطفاء المبلغ المتبقي من الخسائر المتراكمة للشركة بعد إطفاء جزء من الخسائر المتراكمة عن طريق استخدام كامل علاوة الإصدار والاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري للشركة.
- 4- تعديل المادة (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الأساسي الخاصين برأس مال الشركة كالتالي:

النص الحالي:

حدد رأس مال الشركة بمبلغ 45,480,162 د.ك. (خمس وأربعون مليوناً وأربعمائة وثمانون ألفاً ومائة واثنتان وستون ديناراً كويتياً) موزعة على 454,801,619 سهم (أربعمائة وأربعة وخمسون مليوناً وثمانمائة وواحد ألفاً وستمائة وتسعة عشر سهماً) قيمة كل سهم مائة فلس وجميع الأسهم نقدية.

النص المقترح:

حدد رأس مال الشركة بمبلغ 37,534,960 د.ك. (سبعة وثلاثون مليوناً وخمسمائة وأربعة وثلاثون ألفاً وتسعمائة وستون ديناراً كويتياً) موزعة على 375,349,600 سهم (ثلاثمائة وخمسة وسبعون مليوناً وثلاثمائة وتسعة وأربعون ألفاً وستمائة تسعة) قيمة كل سهم مائة فلس وجميع الأسهم نقدية.

لذا، يرجى التكرم من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - منطقة الشرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس - إدارة حفظ الأوراق المالية - خلال ساعات العمل الرسمية من التاسعة صباحاً وحتى الواحدة ظهراً وذلك لاستلام بطاقة الدعوة وجدولي أعمال الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة.